

Distr.: General
28 October 2002
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بياننا مؤرخا
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ صادرا عن حكومة أوغندا (انظر المرفق) بشأن التقرير
النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى
في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/1146، المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيماكولا كيوانوكا
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بيان حكومة أوغندا بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء عن الاستغلال غير القانوني للمصادر الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١ - لقد رحبت حكومة جمهورية أوغندا بإصدار التقرير النهائي لفريق الخبراء عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ولاحظت عددا من الجوانب الإيجابية.

(أ) يقر التقرير بأن أوغندا قد أنشأت لجنة بورتر القضائية للتحقيق وفقا لتوصية مجلس الأمن بوصفها آلية داخلية لبحث الإدعاء بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

(ب) يؤكد التقرير أنه لا حكومة أوغندا ولا أي من شركائها مشتركة في أي استغلال غير قانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

(ج) يعترف بموقف أوغندا وهو أن من شأن فرض وقف للصادرات من جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تترتب عليه آثار عكسية بالنسبة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(د) لقد حسن التقرير النهائي نطاق التحقيق ليشمل كافة الأطراف المشتركة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك بلدان المرور العابر والمتفعون النهائيون بتلك الموارد.

(هـ) يسلم بأهمية تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية جامعة قادرة على إدارة الإقليم وحماية سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مواضع القلق

٢ - بيد أن حكومة أوغندا، تود أن تشير والقلق يساورها إلى مثالب ومواضع قلق في التقرير النهائي لفريق الأمم المتحدة.

(أ) إن التقرير النهائي، على خلاف تقرير الإضافة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1072)، يتجاهل تجاهلا كاملا الشواغل الأمنية المشروعة لأوغندا على نحو ما أقر بها اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (١٩٩٩) والاتفاق

الثنائي بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية الموقع في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في لاواندا، أنغولا.

(ب) إن المزايم بأن وجود قوة الدفاع الشعبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو سبب عدم الاستقرار بهدف خلق أحوال تسمح باستمرار الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تتفق مع الحقائق التالية:

١' دعوة الأمين العام للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠١ لقوة الدفاع الشعبية الأوغندية إلى البقاء في منطقة بونيا بوصفها قوة استقرار دعماً لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار؛

٢' روح وقصد الاتفاق الثنائي بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن الانسحاب الكامل لقوة الدفاع الشعبية الأوغندية وتشكيل لجنة إيتوري للمصالحة؛

٣' تاريخ النزاع الطويل بين هيمبا ولوندو في إيتوري؛

٤' يدل الواقع على الأرض بشكل واضح على أن الأوضاع الأمنية في جميع المناطق الأخرى التي تتواجد فيها قوة الدفاع الشعبية الأوغندية مثل غبادوريي وغيمينا وبوتا وبيني، الخ، يسودها السلام نسبياً. وكثير من هذه المناطق فيها من الموارد الطبيعية والسكان أكثر مما يوجد في بونيا حيث هناك باستمرار نزاع عرقي على الأرض بين هيمبا وليندو.

(ج) خلافاً لما يؤكدته فريق الأمم المتحدة من أنه قد اعتمد كلياً على بيانات ومعلومات وثائقية مسندة، فإن الفريق يواصل الاعتماد على معلومات منقولة عن أشخاص آخرين وغير مسندة. بل إن التقرير النهائي لفريق الأمم المتحدة يتضمن عدداً من الأخطاء الوقائية الجسيمة. مثال ذلك:

١' إن ما زعم بأنه بروتوكول اتفاق تم توقيعه في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/قيادة حركة التحرير والعقيد مايوبو باسم حكومة أوغندا، والذي وعدت بموجبه قوة الدفاع الشعبية الأوغندية بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار وبإعفاء الشركات الأوغندية من ضريبة الواردات، غير موجود (الفقرة ١٢٢).

٢' إن جميع الأدلة المتاحة حتى الآن تثبت أن مجموعة فكتوريا وترينيي انفستمنتر ليستا من الشركات المسجلة في أوغندا. وقد أعطيت الأدلة على ذلك إلى فريق الأمم المتحدة (الفقرتان ١١١ - ١١٢).

٣' إن الفريق يحرف ولاية لجنة بورتير للتحقيق فيما يتعلق بنطاق التحقيق مع ضباط الجيش وعلاقتها بوزير الخارجية والرئيس. وحقيقة الأمر هي أن لجنة بورتير لها ما للمحكمة العليا من سلطات قضائية وهي مستقلة عن الفرع التنفيذي للحكومة. بل إن للجنة سلطة طلب إحضار الوثائق ومراجعات الحسابات من أي شخص بما في ذلك الرئيس ووزير الدفاع وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية (الفقرة ١٣٧).

٤' يشير التقرير في الفقرة ١١٦ إلى "البرلماني" سام أنغولا. مع أن السيد أنغولا، وهو رجل أعمال أوغندي، لم يكن أبدا عضوا في أي برلمان أوغندي.

الأمر المتعلقة بالادعاءات ضد الضباط العسكريين في قوة الدفاع الشعبية الأوغندية وغيرهم من الأفراد

- ٣ - أحاطت حكومة أوغندا علما والقلق يساورها بالادعاءات باستمرار اشتراك الضباط العسكريين ورجال الأعمال الأوغنديين في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وتحويل الضرائب وأنشطة در الدخل الأخرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٤ - أنشأت حكومة أوغندا في أيار/مايو ٢٠٠١ اللجنة القضائية للتحقيق في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، برئاسة القاضي بورتير (المملكة المتحدة). وعضوا اللجنة الآخران هما القاضي بيركو (غانا) والسيد جون روامبوا، وهو موظف أقدم متقاعد من الخدمة المدنية للأمم المتحدة. وقد تعاونت لجنة كوبر مع فريق الأمم المتحدة فيما يتعلق بجمع المواد الموثقة وعناصر الأدلة.
- ٥ - وتجدر الإشارة إلى أن تقرير لجنة بورتير النهائي سيصدر قريبا. وتعيد حكومة أوغندا تأكيد التزامها بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ولذا فإن حكومة أوغندا ستنتظر ريثما يصدر تقرير لجنة بورتير قبل أن تدلي بأي تعليق على الادعاءات الموجهة ضد كبار ضباط عسكريين ورجال أعمال أوغنديين معينين.

الخلاصة

- ٦ - إن حكومة أوغندا مقتنعة بأن الضمان الوحيد ضد الاستغلال غير القانوني للمصادر الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية هو إقامة حكم جديد مستقر وديمقراطي لجمهورية الكونغو الديمقراطية لكفالة الاستغلال المنظم والمستدام للمصادر الطبيعية لما يعود بالنفع على شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسره. ولذا، فإن أوغندا ستؤيد توصيات فريق الأمم المتحدة وستعزز تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وقرارات صن سيتي واتفاقي بريتوريا ولواندا المتصلين بها.

٧ - وحكومة أوغندا هي في صدد إعداد رد مفصل على التقرير النهائي لفريق الأمم المتحدة، وسيقدم الرد إلى مجلس الأمن في الأسبوع القادم.

ج. ف. واباتابولو

نائب رئيس الوزراء الثالث

وزارة الخارجية

كامبالا

٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢